

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند 17 من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/65/433)

141/65 - تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قراراتها 183/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2001 و 238/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002 و 270/57 بآء المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2003 و 220/59 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 252/60 المؤرخ 27 آذار/مارس 2006 و 182/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 202/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008 و 187/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 46/2006 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2006 و 3/2008 المؤرخ 18 تموز/يوليه 2008 و 7/2009 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2009 وغيرها من القرارات المتخذة في هذا الصدد،

وإنه تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2/2010 المؤرخ 19 تموز/يوليه 2010 المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها،

وإنه تلاحظ أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع على احترامها وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإنه تلاحظ أيضاً أن تعزيز تنوع الهويات الثقافية

واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه، على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة بالموضوع، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة⁽¹⁾، ستزيد من إثراء مجتمع المعلومات،

وإذ تشير إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من 10 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2003⁽²⁾ وأيدتهما الجمعية العامة⁽³⁾، والنزاهة تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس في الفترة من 16 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2005⁽⁴⁾ وأيدتهما الجمعية العامة⁽⁵⁾،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005⁽⁶⁾،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية⁽⁷⁾،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي⁽⁸⁾،

وإذ تلاحظ إنشاء اللجنة المعنية بتقنية الاتصال السريع لأغراض تطوير التكنولوجيا الرقمية بدعوة من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

(1) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، 15 تشرين الأول/أكتوبر - 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، المجلد الأول، القرارات، الفصل الخامس، القرار 25، المرفق الأول.

(2) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(3) انظر القرار 220/59.

(4) انظر A/60/687.

(5) انظر القرار 252/60.

(6) انظر القرار 1/60.

(7) انظر القرار 1/65.

(8) A/65/64-E/2010/12.

والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإذ تحيط علماً بتقرير اللجنة المعنون "مهمة قيادية ملحة لعام 2010: المستقبل المبني على تقنية الاتصال السريع" الذي أعد بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة⁽⁹⁾ والذي تدعو فيه اللجنة إلى الأخذ بممارسات وسياسات ملائمة لتقنية الاتصال السريع بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بما يكفل تسخير إمكانات تقنية الاتصال السريع ومحتواها لخدمة التنمية،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون في قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت⁽¹⁰⁾، وإذ تسلم بضرورة تعزيز مشاركة المنظمات الحكومية الدولية من البلدان النامية في المشاورات التي تجرى في المستقبل،

وإذ تحيط علماً أيضاً بمذكرة الأمين العام بشأن استمرار منتدى إدارة الإنترنت في أداء عمله⁽¹¹⁾،

وإذ تقر بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، إلى جانب أداء ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تلاحظ انعقاد الدورة الثالثة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في الفترة من 17 إلى 21 أيار/مايو 2010،

وإذ تسلم بأنه على الرغم من أنه قد أحرز تقدم كبير خلال السنوات الأخيرة في مجال الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الزيادة المطردة في إتاحة إمكانية استخدام الإنترنت لما يقرب من ربع سكان العالم والتوسع في انتشار الهواتف المحمولة وتوفير مضمون

(9) متاح على: www.broadbandcommission.org.

(10) E/2009/92.

(11) A/65/78-E/2010/68.

وعناوين بلغات عديدة على الإنترنت، لا يزال تقليص الفجوة الرقمية وكفالة استفادة الجميع من التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أمرين ضروريين، وإذ تسلم، في هذا الصدد، بأن نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت في البلدان النامية أقل من 18 في المائة مقارنة بنسبتهم في البلدان المتقدمة النمو التي تربو على 60 في المائة،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام،

وإذ تعرب عن القلق إزاء تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الاتجاهات الإيجابية في مجال نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي الاستثمارات اللازمة لضمان إتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجميع،

وإذ تؤكد ضرورة تقليص الفجوة الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل من قبيل رسوم الربط الشبكي الدولي لاستخدام الإنترنت، وكفالة استفادة الجميع من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وإذ تقر بأن الإنترنت، وهي عنصر أساسي في بنية مجتمع المعلومات قد تطورت من كونها مرفقا بحثياً وأكاديمياً إلى مرفق عالمي في متناول الجميع،

وإذ تسلم بضرورة أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وأن تتم بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية على نحو تام، على النحو المبين في الفقرة 29 من برنامج عمل تونس،

وإذ تسلم أيضاً بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته، باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، من بينها المسائل المتعلقة بالسياسات العامة المتصلة بالعناصر الأساسية لإدارة الإنترنت، بغية تعزيز استدامة الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطويرها، ودوره في إقامة الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة بغية

المساعدة في معالجة مختلف قضايا إدارة الإنترنت، مع التتويه بالنداءات التي تدعو إلى إدخال تحسينات على أساليب عمله،

وإذ تشدد على أهمية العملية التي ترمي إلى تعزيز التعاون بما يتسق تماما مع الولاية المنصوص عليها في الفقرة 71 من برنامج عمل تونس والحاجة الملحة إلى الاضطلاع بها، وعلى ضرورة تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات من الاضطلاع، على قدم المساواة، بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر في تلك القضايا،

وإذ تذكر بالمشاورات التي جرت في الاجتماع الرابع لمنتدى إدارة الإنترنت الذي عقد في شرم الشيخ، مصر في الفترة من 15 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 بشأن مستقبل المنتدى والتي تم الترحيب فيها عموما بتجديد ولايته والإقرار بضرورة مواصلة المناقشة بشأن تحسين أساليب عمله،

وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها البلدان المضيفة في تنظيم الاجتماعات الأولى والثاني والثالث والرابع والخامس لمنتدى إدارة الإنترنت التي عقدت في أثينا في عام 2006 وفي ريو دي جانيرو، البرازيل في عام 2007 وفي حيدر أباد، الهند في عام 2008 وفي شرم الشيخ، مصر في عام 2009 وفي فيلنيوس في عام 2010، على التوالي،

وإذ تلاحظ مساهمة التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تسلم بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

وإذ ترحب، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بعقد مؤتمر القمة لوصول أفريقيا بالإنترنت في كيغالي في عام 2007 وفي القاهرة في عام 2008 وبعقد مؤتمر القمة لوصول رابطة الدول المستقلة بالإنترنت في مينسك في عام

2009 وبعقد اجتماع بلدان الكومنولث في كولومبو في عام 2010، وهي مبادرات إقليمية ترمي إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية للتعجيل بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

1 - **تسلم** بأنه يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفير حلول جديدة للتحديات في مجال التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وتعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة والحصول على المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي، مما سيساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وبالذات أقل البلدان نمواً، في الاقتصاد العالمي؛

2 - **تعرب عن القلق** إزاء الفجوة الرقمية في الحصول على أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تقنية الاتصال السريع بين البلدان التي تختلف مستويات تنميتها، التي تؤثر في الكثير من التطبيقات المهمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات من قبيل الحكم والأعمال التجارية والصحة والتعليم، وتعرب كذلك عن القلق إزاء التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، في مجال القدرة على الاتصال السريع؛

3 - **تسلم** بوجود فجوة بين الجنسين كجزء من الفجوة الرقمية، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وإتاحة التكنولوجيات الجديدة للمرأة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

4 - **تؤكد** أن التنمية التي يعد بها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بالنسبة لغالبية الفقراء، وتشدد على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية؛

5 - **تؤكد أيضاً** الدور المهم للحكومات في وضع السياسات العامة وفي توفير الخدمات العامة التي تلبى الاحتياجات والأولويات الوطنية بسبل، منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على أسس

تشمل اتباع نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، دعماً لجهود التنمية الوطنية؛

6 - **تسلم** بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دوراً مهماً في كثير من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد بفضل التدفقات بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب؛

7 - **تسلم أيضاً** بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تطرح فرصاً وتحديات جديدة، وبأن هناك ضرورة ماسة للتصدي للعقبات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وتهيب، في هذا الصدد، بجميع أصحاب المصلحة توفير قدر كافٍ من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

8 - **تسلم كذلك** بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

9 - **تسلم** بأنه يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أن يكونا أداتين مفيدتين لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

10 - **تشجع** على تعزيز ومواصلة التعاون بين أصحاب المصلحة وفيما بينهم لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف⁽²⁾ وتونس⁽⁴⁾ من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق، منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز مناهج العمل المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

11 - **ترحب** بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات دولية وإقليمية أخرى معنية، للقيام سنويا بتنظيم منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي بوصفهما منهج عمل في إطار متابعة القمة، بغية تشجيع قيام بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم؛

12 - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة في هذا الصدد؛

13 - **تلاحظ** قيام الاتحاد الدولي للاتصالات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بتنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2010 لتيسير التفاعل بين الجهات الفاعلة المنفذة لمسارات عمل القمة، وتدعو المنظمين إلى إشراك الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بصورة كاملة في الأعمال التحضيرية لمنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2011، المقرر عقده في جنيف في الفترة من 16 إلى 20 أيار/مايو 2011؛

14 - **تقر** بالضرورة الماسة لتسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع، في هذا الصدد، جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا حاسما في التمكين من تحقيق التنمية وحافزا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

15 - **تقر أيضا** بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات باعتباره آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومخصصة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

16 - **تقر كذلك** بأنه من المقرر أن يتابع الأمين العام ما أسفرت عنه القمة العالمية لمجتمع المعلومات من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، وتحديد العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت،

من خلال عمليتين منفصلتين، وتسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل كل منهما الأخرى؛

17 - **تقرر** تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لمدة خمس سنوات أخرى، وتدعو الأمين العام إلى أن يواصل، في هذا الصدد، عقد المنتدى لإقامة حوار بشأن السياسات العامة بين أصحاب المصلحة المتعددين حول قضايا إدارة الإنترنت، وفقا لولايته المبينة في الفقرة 72 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات⁽⁴⁾، وتقر في الوقت نفسه بضرورة تحسين المنتدى بغرض ربطه بالحوار الأوسع نطاقا بشأن الإدارة العالمية للإنترنت؛

18 - **ترحب** بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفقرة 30 من قراره 2/2010 دعوة رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى أن ينشئ، بطريقة علنية جامعة، فريقا عاملا يلتمس الإسهامات من جميع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت ويجمع تلك الإسهامات ويستعرضها، تماشيا مع التكاليف الوارد في برنامج عمل تونس، ويقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الرابعة عشرة في عام 2011 مشفوعا بتوصيات، حسب الاقتضاء، يكون بمثابة إسهام تقدمه اللجنة إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

19 - **تؤكد** أن النظر في إدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت ينبغي أن يستند إلى الإسهامات التي ستقدم إلى الفريق العامل من جميع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك التعليقات التي ترد أثناء المشاورة عبر الإنترنت والمشاورة التي اضطلع بها وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الاجتماع الرابع للمنتدى المعقود في شرم الشيخ، مصر في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، على أن تراعى في ذلك بوجه خاص، جملة أمور، منها تعزيز مشاركة البلدان النامية وبحث خيارات طوعية أخرى لتمويل المنتدى وتحسين طرائق عملية التحضير وعمل وأداء أمانة المنتدى؛

20 - **تقرر** أن تنظر الدول الأعضاء مرة أخرى في الجمعية العامة في استصواب استمرار منتدى إدارة الإنترنت في أداء عمله، في سياق

استعراض يجري في عام 2015 بمناسبة مرور عشر سنوات على تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

21 - **تؤكد** ضرورة تحسين مشاركة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو، في هذا الصدد، الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى دعم مشاركة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية؛

22 - **ترحب** بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفقرة 24 من قراره 2/2010 دعوة الأمين العام إلى إجراء مشاورات مفتوحة جامعة تضم جميع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة، بهدف المساعدة في العملية الرامية إلى تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات من الاضطلاع، على قدم المساواة، بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وليس فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر في تلك القضايا، عن طريق كفالة التوازن في مشاركة أصحاب المصلحة كافة، وبخاصة البلدان النامية، كل حسب دوره ومسؤولياته، على النحو المبين في الفقرة 35 من برنامج عمل تونس، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس، تقريراً عن نتائج تلك المشاورات لكي تنظر فيه في دورتها السادسة والستين، وتحيط علماً بالدعوة التي عممها وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للمشاركة في المشاورات المفتوحة بشأن تعزيز التعاون فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت؛

23 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته، كجزء من عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنوياً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

24 - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية".

الجلسة العامة 69

20 كانون الأول/ديسمبر 2010